

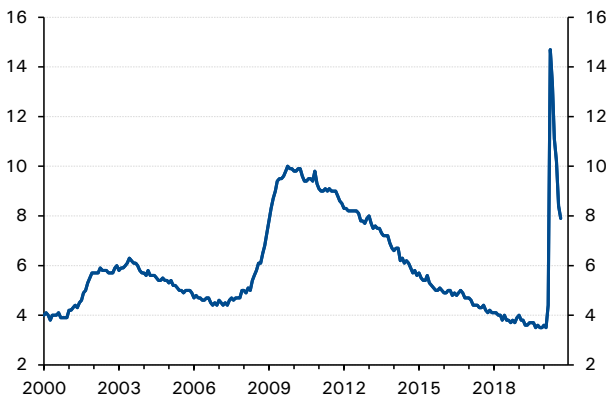
"الموجة الثانية" من الجائحة تلقي بظلالها على تعافي الاقتصاد العالمي مع اقتراب الانتخابات الأمريكية

أبرز النقاط

- ارتفاع الإصابات ضمن الموجة الثانية التي تضرب الاقتصادات المتقدمة أدت إلى إعادة فرض عدد من القيود وحظر التجول كما جددت المخاوف بشأن آفاق النمو الاقتصادي في ظل مراجعة صندوق النقد الدولي لآفاق النمو العالمية لعام ٢٠٢١ وتخفيضها إلى ٥,٢%.
- استمرار إيجابية بيانات الاقتصاد الأمريكي إيجابية بشكل عام مع اقتراب موعد انتخابات الرئاسة الأمريكية في ٣ نوفمبر. وقد يؤدي فوز الديمقراطيون إلى رفع الضرائب، إلا أنه قد يؤدي أيضاً إلى زيادة حزمة التحفيز المالي على المدى القصير.
- توقعات بتراجع الناتج المحلي الإجمالي الأوروبي للربع الرابع من عام ٢٠٢٠ في ظل تزايد حالات الإصابة الجديدة بالفيروس، ورئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون يدعو الشركات للاستعداد لانفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي "بدون اتفاق" نهاية العام الحالي رغم إمكانية محاولة انتزاع بعض التنازلات التجارية من الاتحاد الأوروبي.

من جهة أخرى، تراجع الدخل الشخصي في أغسطس بنسبة ٢,٧%، على أساس شهري، بعد شهر واحد من توقف إعانات البطالة وكذلك تباطأ انتعاش الإنفاق الاستهلاكي أيضاً إلى ١,٠% على أساس شهري، إذ انخفضت معدلات البطالة إلى ٧,٩% في سبتمبر مقابل ٨,٥% في أغسطس، إلا أن زيادة معدلات التوظيف التي بلغت ٦٦١ ألف وظيفة فقط كانت أقل من نصف المستويات التي تم تسجيلها قبل شهر ولم يتم استعادة سوى أقل من نصف الوظائف التي فقدت قبل الجائحة (الرسم البياني ١). وانخفض أيضاً معدل المشاركة في القوى العاملة إلى ٦١,٤% مما يشير إلى خروج المزيد من الأشخاص من سوق العمل نهائياً.

الرسم البياني ١: معدل البطالة في الولايات المتحدة (%)



المصدر: Refinitiv

وقبل موعد الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في ٣ نوفمبر، لم يتمكن كلا الحزبين السياسيين حتى الآن من الاتفاق على حزمة تحفيز مالي جديدة لتعزيز تعافي الاقتصاد الذي يتعرض لمخاطر التعثر. واقترح الرئيس ترامب حزمة تحفيز مالي بقيمة ١,٨ تريليون دولار (٩% من

شهدت الأسابيع القليلة الماضية تفشي الموجة الثانية من جائحة كورونا عبر الاقتصادات المتقدمة الرئيسية، مما أدى إلى إعادة فرض القيود الاحترازية وحظر التجول وإغلاق أنشطة الأعمال وتجدد المخاوف بشأن الآفاق الاقتصادية. وفي أحدث تقاريره، قام صندوق النقد الدولي بخفض آفاق النمو العالمي للعام ٢٠٢١ إلى ٥,٢%، وذلك بالرغم من الإشارة إلى أن تداعيات الجائحة حتى الآن كانت أقل حدة مما كان متوقعاً، كما حذر من أن مسار التعافي سيكون طويلاً ومحاطاً بحالة من عدم اليقين. ومن المفترض أن يصل انتقال العدوى إلى مستويات متدنية في كل مكان مع نهاية عام ٢٠٢٢. وقد توقف الانتعاش في أسواق الأسهم في سبتمبر، حيث انخفضت المؤشرات الأمريكية بنسبة تراوحت ما بين ٢-٥% نتيجة حالة عدم اليقين تجاه الانتخابات الرئاسية الوشيكة، على الرغم من الآمال المتذبذبة حول إقرار حزمة التحفيز المالي. كما حافظت أسعار النفط على استقرارها بصفة عامة، إذ ما تزال تتداول في نطاق يتراوح ما بين ٤٠-٤٥ دولاراً للبرميل، في ظل تزايد المخاوف حول اضطراب منظمة أوبك وحلفائها إلى وقف زيادة الإمدادات مستقبلاً في حال استمرار تراجع الاقتصاد العالمي والطلب على النفط.

الانتخابات والتحفيز المالي يولدان حالة من عدم اليقين في الولايات المتحدة

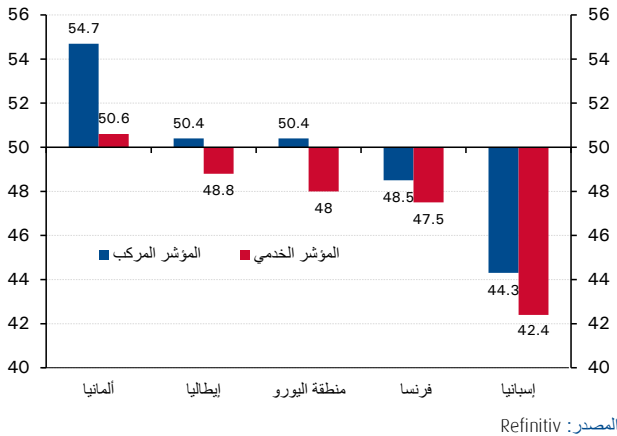
ما تزال البيانات الاقتصادية الأمريكية إيجابية إلى حد كبير على الرغم من ارتفاع حالات الإصابة الجديدة بالفيروس، وظروف عدم اليقين قبيل الانتخابات الرئاسية، والمخاوف المتعلقة بخطة التحفيز المالي إلى جانب انحسار الزخم في سوق العمل، مما أثر على آفاق الانتعاش الاقتصادي. وقد ارتفع مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات الصادر عن معهد إدارة التوريدات إلى ٥٧,٨ نقطة في سبتمبر بفضل الارتفاع القوي لسجلات الطلبات، وذلك على الرغم من إقرار الشركات بضبابية التوقعات. إلا أن مؤشر القطاع التصنيعي تراجع إلى مستوى ٥٥,٤ نقطة مقارنة بالمستويات التي سجلها في شهر أغسطس خلال ذروه انتعاشه.

منخفضة من شأنه أن يكبح جماح أي تحركات حادة أخرى في المستقبل.

الموجة الثانية من الجائحة تهدد الاقتصاد الأوروبي

أدى زيادة حالات الإصابة بفيروس في كافة أنحاء أوروبا إلى ضرب آمال التعافي الاقتصادي الذي كان قد بدأ يكتسب زخماً، إذ عادت العديد من الدول الكبرى، بما في ذلك ألمانيا وفرنسا وإسبانيا والمملكة المتحدة لتطبيق إجراءات الإغلاق وفرض القيود الاحترازية لاحتواء تفشي الجائحة مما سيقوض الثقة ويؤثر على الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع. وقد انخفض مؤشر مديري المشتريات في منطقة اليورو ليدخل منطقة الجمود بوصوله إلى مستوى ٥٠,٤ نقطة في سبتمبر مقابل ٥١,٩ نقطة في أغسطس على خلفية انكماش قطاع الخدمات (٤٨,٠) (الرسم البياني ٣). ففي فرنسا على سبيل المثال، تم فرض حظر التجول مجدداً في كافة أنحاء المدن الكبرى من الساعة ٩ مساءً حتى الساعة ٦ صباحاً لمدة أربعة أسابيع على الأقل، ولا تتوقع وكالة الإحصاء الرسمية الفرنسية INSEE تسجيل أي نمو في الربع الرابع من عام ٢٠٢٠ مع استمرار مخاطر الانكماش بعد توقعاتها بتحقيق نمو بنسبة ١٦%، على أساس ربع سنوي، في الربع الثالث من العام الحالي، مما يؤدي إلى إبقاء معدل النمو عند مستوى ٩% في عام ٢٠٢٠. وتعتبر تلك التوقعات أفضل قليلاً مقارنة بالانكماش بنسبة ٩,٨% الصادرة عن صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أكتوبر. إلا أن إجماع آراء المحللين يشير إلى أن الموجة الثانية من الجائحة والتي تعتبر أعتى من سابقتها قد تتسبب في أحداث أضرار اقتصادية أقل حدة من الموجة الأولى، إذ لم تكن السلطات الوطنية مستعدة لمواجهةها آنذاك.

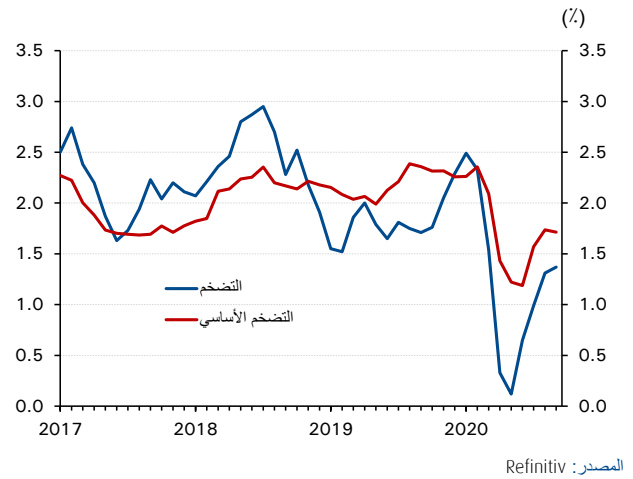
الرسم البياني ٣: مؤشر مديري المشتريات لمنطقة اليورو في سبتمبر ٢ٰ٢٠ (المؤشر، ٥٠=لا تغيير)



أما على صعيد السياسة النقدية، فقد أدى تزايد الضبابية حول آفاق النمو الاقتصادي نتيجة الموجة الأخيرة من تفشي الفيروس (وفعالية احتوائها) إلى دفع البنك المركزي الأوروبي لاتباع نهج الانتظار والترقب قبل اتخاذ أي إجراء جديد. إلا أن التوقعات تتزايد بشأن إعلان البنك عن توسيع نطاق أو تمديد أجل برنامج شراء الأصول الطارئ لمواجهة آثار الجائحة، والذي تبلغ قيمته ١,٣٥ تريليون يورو إلى غاية ديسمبر، مع الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسي عند مستوى ٠,٥%. وقد انخفض معدل التضخم الأساسي في منطقة اليورو في سبتمبر إلى أدنى مستوياته المسجلة على الإطلاق عند مستوى ٠,٢%، على أساس سنوي - وإن كان الخفض

الناتج المحلي الإجمالي) تتضمن تمديد استحقاقات البطالة وإرسال شيكات للأفراد فيما يعتبر أقرب الحلول للمطالب المقدمة من الديمقراطيين بقيمة ٢,٢ تريليون دولار منه إلى اقتراح الجمهوريين السابق. وقد يكون لناتج الانتخابات أيضاً آثار اقتصادية جوهرية، إذ تشير استطلاعات الرأي إلى تقدم المرشح الديمقراطي جو بايدن حالياً والذي يؤدي فوزه بمنصب الرئاسة إلى توقعات بزيادة الدخل الشخصي وزيادة ضرائب أرباح الشركات والأرباح الرأسمالية بالإضافة إلى إقرار المزيد من اللوائح التنظيمية البيئية، خاصة إذا تزامن ذلك مع فوز حزبه أيضاً بأغلبية مقاعد مجلس الشيوخ. إلا أن ذلك قد يؤدي إلى إقرار خطة تحفيز مالي قصيرة الأجل بقيمة أعلى إضافة إلى تراجع التوترات التجارية الدولية، وكلاهما سيكون موضع ترحيب من قبل الأسواق المالية. فيما قد تؤدي الانتخابات إلى حالة من عدم اليقين السياسي قد تستمر على مدى أسابيع عدة إذا كانت النتائج غير واضحة ليلة الانتخابات لتأخر جمع نتائج التصويت البريدي أو حتى نتيجة بعض الإجراءات القانونية.

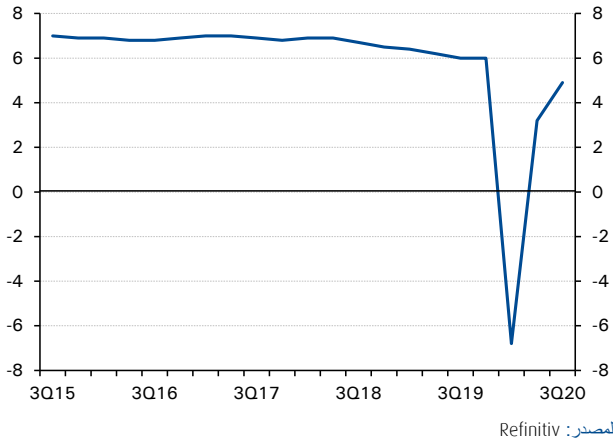
الرسم البياني ٢: معدل التضخم في الولايات المتحدة



وبعد إعلان الاحتياطي الفيدرالي في أغسطس عن الانتقال إلى تبني مستوى تضخم مستهدف أكثر مرونة (ما يزال ٢% وان كان يحتسب كمتوسط مع مرور الوقت) مع التزام الاحتياطي الفيدرالي باتباع سياسة نقدية شديدة التيسير (الإبقاء على معدل الفائدة في حدود ٠,٢٥-٠,٠٠% وشراء سندات بقيمة ١٢٠ مليار دولار شهرياً) بغض النظر عن ما ستؤول إليه نتيجة الانتخابات. إلا أن مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي يواصلون ممارسة الضغوط سعيًا لإقرار خطة تحفيز مالي أكبر حجماً مع استمرارهم في التقليل من شأن المخاطر المحتملة بما في ذلك إمكانية تزايد مستويات العجز، إذ علق رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول بأن مخاطر انخفاض حجم التحفيز المالي في الوقت الحالي أسوأ بكثير من مخاطر التحفيز المالي الكبير، في ظل عدم استقرار النشاط الاقتصادي. ومن جهة أخرى، بقي معدل التضخم الأساسي متواضعاً، إذ بلغ ١,٧% في سبتمبر، إلا أنه يعد مرتفعاً إذا ما قورن بمستواه المنخفض الذي بلغ ١,٢% في يونيو (الرسم البياني ٢). كما ارتفع عائدات سندات الخزنة الأمريكية لأجل ١٠ سنوات بنحو ١٠ نقاط أساس إلى ٠,٧٨% خلال الشهر المنتهي إلى منتصف أكتوبر نتيجة استهداف الاحتياطي الفيدرالي لمعدل تضخم مرن وإمكانية إقرار حزمة التحفيز المالي، إلا أن التزام الاحتياطي الفيدرالي بالإبقاء على أسعار الفائدة عند مستويات

تسجيل الاقتصاد الصيني لنمو نسبته ١,٩% في ٢٠٢٠، لتكون بذلك الدولة الوحيدة من بين الاقتصادات الكبرى التي لم تسجل ركوداً هذا العام (الرسم البياني ٤). كما ارتفع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي الرسمي لشهر سبتمبر إلى ٥١,٥ نقطة مقابل ٥٠,٠ الشهر السابق، متخطياً توقعات المحللين بوصوله إلى ٥١,٢ نقطة. كما ارتفع مؤشر قطاع الخدمات أيضاً ليصل إلى ٥٥,٩ نقطة مقابل ٥٥,٢ في أغسطس. وتزايدت الأنشطة أيضاً على خلفية عطلة الأسبوع الذهبي في أوائل أكتوبر، حيث عمدت الشركات المصنعة إلى تسريع وتيرة الإنتاج قبل العطلة.

الرسم البياني ٤: الناتج المحلي الإجمالي للصين
(% على أساس سنوي)



من جهة أخرى، ساهم تحسن ظروف الائتمان على خلفية الحوافز الحكومية في تعزيز هذا النمو. وصرح البنك المركزي الصيني أن إجمالي التمويل خلال شهر سبتمبر قد بلغ ٣,٤٨ تريليون يوان (٥١٧ مليار دولار)، مرتفعاً بنسبة ٣٨,٦%، على أساس سنوي، نتيجة إصدار سندات حكومية. ولم ينعكس التحسن في النشاط على أسعار المستهلكين بعد، إذ تراجع معدل التضخم في سبتمبر إلى ١,٧% على أساس سنوي مقابل ٢,٤% في أغسطس. ويعزى ذلك بصفة رئيسية إلى تباطؤ أسعار المواد الغذائية، في حين استقر معدل التضخم الأساسي عند مستوى ٠,٥% للشهر الثالث على التوالي مما يشير إلى أن نشاط إنفاق المستهلكين الأساسي لم ينتعش بالكامل في فترة ما بعد الجائحة.

تحسن النشاط الاقتصادي الهندي

بعد الانكماش الشديد الذي سجله الناتج المحلي الإجمالي للهند خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ (الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠) بنسبة ٢٤%، على أساس سنوي، نتيجة لتداعيات الجائحة، ظهرت بوادر انتعاش اقتصادي بطيء خلال الربع الثالث من العام الحالي. إذ شهد النشاط الاقتصادي تحسناً تدريجياً منذ يوليو، إذ ارتفع مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات إلى ٤٩,٨ في سبتمبر على الرغم من بقائه في منطقة الانكماش، في حين ارتفع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي إلى أعلى مستوياته المسجلة في ثمان سنوات وصولاً إلى ٥٦,٨ نتيجة انتعاش الطلبات الجديدة والصادرات. وتمكنت قراءات مؤشر مديري المشتريات في تخطي توقعات السوق بسهولة. أما على صعيد السياسات النقدية، فقد أبقى بنك الاحتياطي الهندي على أسعار الفائدة الرئيسية

المؤقت لضريبة القيمة المضافة الألمانية لعب دوراً في ذلك - مما ساهم في زيادة المطالبات باتباع سياسة نقدية أكثر مرونة. وفي المملكة المتحدة، يدرس بنك إنجلترا التحول إلى أسعار الفائدة السلبية (تبلغ حالياً ٠,١%). إلا أن التوقعات الاقتصادية تشير إلى توقف ذلك على قدرة الحكومة على إبرام اتفاق تجاري بعد انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي قبل المهلة النهائية بنهاية أكتوبر، مع توقف المفاوضات حول بعض القضايا بما في ذلك حقوق الصيد والإعانات. وكان رئيس الوزراء بوريس جونسون قد أعلن في منتصف أكتوبر أنه يجب على الشركات الاستعداد للانفصال "بدون صفقة" بنهاية العام الحالي، وذلك على الرغم من أن هذا التصريح قد يكون أيضاً حيلة تفاوضية لمحاولة الحصول على تنازلات من الاتحاد الأوروبي. وما يزال من الممكن التوصل إلى صفقة خلال الأسابيع القادمة.

ثقة المستهلك الياباني قوية لكنه ما زال يحرص على الادخار

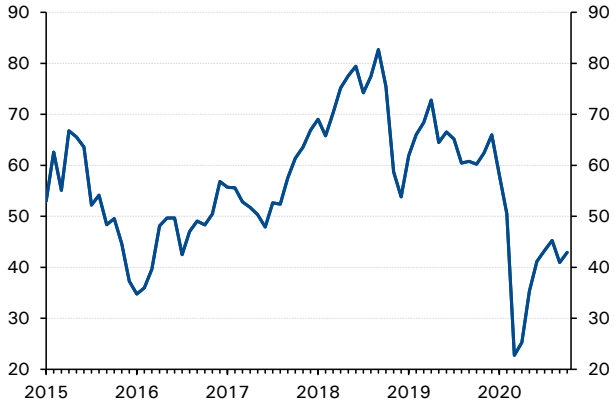
تحسنت ثقة المستهلك الياباني في سبتمبر، إذ ارتفع مؤشر ثقة المستهلكين إلى ٣٢,٧ مقابل ٢٩,٣ في أغسطس. وكان المؤشر قد تراجع إلى مستوى ٢١,٦ في ذروة تفشي الجائحة في أبريل. من جهة أخرى، ارتفع المؤشر المتزامن، وهو مؤشر مجمع للمؤشرات الاقتصادية الرئيسية بمقدار ١,١ نقطة إلى ٧٩,٤ في أغسطس ويشمل المؤشر مجموعة من البيانات المختلفة التي تتضمن إنتاج المصانع والعمالة ومبيعات التجزئة. وكان مؤشر المتغيرات الاقتصادية الرئيسية قد ارتفع في أغسطس بمقدار ٢,١ نقطة إلى ٨٨,٨ مقارنة بمستويات شهر يوليو. وأدت تلك البيانات إلى دفع الحكومة اليابانية إلى رفع توقعاتها والتصريح أن الاقتصاد الياباني قد توقف عن الانكماش بعد أن وصل إلى أدنى مستوياته في مايو. وجاء التقييم الجديد في أعقاب التوقعات الأكثر تفاؤلاً التي صدرت الشهر الماضي من بنك اليابان، إذ خلص البنك لانتفاء ضرورة ضخ المزيد من حزم التحفيز لمواجهة تداعيات الجائحة.

إلا أن السلطات مازال امامها طريق شاق لعكس توجهات المستهلكين اليابانيين الحريصين على الادخار وتحويلها نحو زيادة الاستهلاك الشخصي. إذ أظهرت بيانات رسمية أن معدل ادخار الأفراد قد وصل إلى أعلى مستوياته المسجلة في ٢٠ عاماً عند مستوى ٤٤% خلال الأشهر الخمسة المنتهية في شهر أغسطس الماضي، ليتخطى بذلك مستوياته المسجلة قبل عام والتي بلغت ٣٣% خلال الفترة المماثلة من العام الماضي. وارتفع النقد وودائع الأفراد إلى ١,٠٣ كوادريليون ين (٩,٧ تريليون دولار) في الفترة الممتدة ما بين أبريل إلى يونيو. وكانت المساعدات النقدية التي قدمتها الحكومة للأسر اليابانية خلال الجائحة من أبرز العوامل الرئيسية التي ساهمت في تحقيق ذلك إذ تم إيداعها في البنوك بدلاً من إنفاقها نظراً للقيود المفروضة على التنقل والتحفيز في الإنفاق بصفة عامة.

الخدمات والتصنيع يدعمان تعافي الاقتصاد الصيني

يواصل الاقتصاد الصيني التعافي، إذ ارتفع معدل النمو الاقتصادي إلى ٤,٩%، على أساس سنوي، في الربع الثالث من العام الحالي، مقارنة بحوالي ٣,٢% و انكماش بنسبة ٦,٨%، على أساس سنوي، خلال الربعين الأول والثاني، على التوالي. كما توقع صندوق النقد الدولي

الرسم البياني ٥: سعر خام برنت
(دولار/برميل، نهاية الشهر)



المصدر: Refinitiv، * اخر بيانات ١٦ أكتوبر

وفي ذات الوقت، تزايدت التكهات الخاصة بالإطار الزمني لذروة الطلب على النفط بعد أن أصدرت شركة النفط البريطانية العملاقة، بريتيش بتروليوم، تقريراً صادماً ذكرت فيه أن الجائحة قد تكون ساهمت في إنهاء طفرة الطلب على النفط وسرعت التحول بلا رجعة عن استخدام الوقود الأحفوري ما يعني أن مستويات عام ٢٠١٩ البالغة ١٠٠ مليون برميل يومياً ستكون هي ذروة الاستهلاك. وجاء رأي الأوبك مخالفاً لذلك، إذ نشرت في تقريرها الشهري الذي صدر في وقت لاحق: "تعتقد المجموعة أن الطلب على النفط سوف يتعافى إلى مستويات ما قبل الجائحة في عام ٢٠٢٢ وسيستمر في النمو لمدة ٢٠ عاماً". وبدورها، تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يستقر النمو خلال ١٠ سنوات، لكنها اتجهت لتأكيد تأخر تعافي الطلب على النفط على خلفية استمرار الجائحة.

(الريبو) دون تغيير عند مستوى ٤% في اجتماعه السابق في ظل ارتفاع معدلات التضخم، وذلك بعد اقراره لخفصين طارئين متتاليين في أسعار الفائدة في عام ٢٠٢٠ لإبطاء وتيرة التراجع الاقتصادي الناجم عن الجائحة.

وعلى الرغم من الارتفاع الأخير الذي شهده النشاط الاقتصادي، إلا أن التعافي المحتمل قد يبدو هشاً نظراً لاستمرار ضعف معدلات التوظيف في إطار الالتزام بمتطلبات التباعد الاجتماعي. وقد يؤدي انخفاض معدلات التوظيف إلى كبح ارتفاع الطلب. كما يواجه الاقتصاد رياح معاكسة أخرى والتي تتمثل في استمرار ارتفاع معدلات التضخم نسبياً (٦,٧% في أغسطس) مما قد يحد من إمكانية خفض أسعار الفائدة إلى مستويات أدنى، في حين أن الإنفاق الحكومي، الذي كان مرتفعاً في وقت سابق - مما ساهم في تخفيف تداعيات الجائحة على الاقتصاد - قد يكون محدوداً نتيجة لتوسع فجوة العجز المالي. وبالإضافة إلى ذلك، هناك مخاوف من إعادة فرض عمليات الإغلاق في ظل مكافحة الحكومة للسيطرة على ارتفاع حالات الإصابة بالفيروس، مما سوف يمثل مخاطر سلبية شديدة. ووفقاً لأحدث التوقعات الصادرة عن صندوق النقد الدولي، تم مراجعة معدل انكماش الناتج المحلي الإجمالي وخفضها إلى نسبة ١٠,٣% للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ على خلفية تباطؤ الأداء الاقتصادي في الربع الثاني من العام الحالي أكثر مما كان متوقعاً، ثم العودة لتسجيل نمو بنسبة ٨,٨% في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢.

مخاوف بشأن الطلب على النفط بعد عودة تفشي الفيروس

تغيرت معنويات سوق النفط بشكل ملحوظ في سبتمبر نتيجة لتزايد عدد حالات الإصابة بالفيروس والانعكاس السلبي لفرض المزيد من القيود على حركة التنقل في فصل الخريف، مما أثر سلباً على الطلب على النفط. وقد شهدت أسعار النفط أول خسائر شهرية منذ مارس الماضي، إذ تراجعت أسعار العقود الآجلة لمزيج خام برنت بنسبة ٩,٦% إلى ٤١,٠ دولاراً للبرميل بنهاية تداولات شهر سبتمبر (الرسم البياني ٥). إلا أن الأسعار تمكنت من الارتفاع هامشياً منذ ذلك الحين ووصلت إلى حوالي ٤٣ دولاراً للبرميل (كما في ١٦ أكتوبر)، وذلك بدعم من البيانات الصادرة عن منظمة الأوبك التي أظهرت أن امتثال منظمة الأوبك التي تتكون حالياً من ١٠ أعضاء قد تخطى نسبة ١٠٠% للشهر الثاني على التوالي في سبتمبر، وأشارت إلى ارتفاع الطلب الصيني على النفط واستمرار تراجع المخزون الأمريكي، وعلى الرغم من ذلك وفي ظل مواجهة الاقتصادات المتقدمة بصفة خاصة إعادة فرض حظر التجول الجزئي وقيود التنقل، فمن المرجح أن يتأخر تعافي نمو الطلب على النفط من جهة أخرى، حذرت وكالة الطاقة الدولية من أن التوقعات "ما تزال هشة" وأن هناك "حيزاً محدوداً" في السوق لاستيعاب الإمدادات الإضافية التي اقترتها الأوبك وحلفائها بدءاً من شهر يناير ٢٠٢١ بالإضافة إلى عودة الصادرات الليبية. وقد نتج عن الأوبك للإبقاء على حصص خفض الإنتاج الحالية دون تغييرها عند عقد اجتماعها الوزاري المقبل بنهاية نوفمبر.



Head Office

Kuwait

National Bank of Kuwait SAKP
Shuhada Street,
Sharq Area, NBK Tower
P.O. Box 95, Safat 13001
Kuwait City, Kuwait
Tel: +965 2242 2011
Fax: +965 2259 5804
Telex: 22043-22451 NATBANK
www.nbk.com

International Network

Bahrain

National Bank of Kuwait SAKP
Zain Branch
Zain Tower, Building 401, Road 2806
Seef Area 428, P. O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

National Bank of Kuwait SAKP
Bahrain Head Office
GB Corp Tower
Block 346, Road 4626
Building 1411
P.O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

United Arab Emirates

National Bank of Kuwait SAKP
Dubai Branch
Latifa Tower, Sheikh Zayed Road
Next to Crown Plaza
P.O.Box 9293, Dubai, U.A.E
Tel: +971 4 3161600
Fax: +971 4 3888588

National Bank of Kuwait SAKP
Abu Dhabi Branch
Sheikh Rashed Bin Saeed
Al Maktoom, (Old Airport Road)
P.O.Box 113567, Abu Dhabi, U.A.E
Tel: +971 2 4199 555
Fax: +971 2 2222 477

Saudi Arabia

National Bank of Kuwait SAKP
Jeddah Branch
Al Khalidiah District,
Al Mukmal Tower, Jeddah
P.O Box: 15385 Jeddah 21444
Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 2 603 6300
Fax: +966 2 603 6318

Jordan

National Bank of Kuwait SAKP
Amman Branch
Shareef Abdul Hamid Sharaf St
P.O. Box 941297, Shmeisani,
Amman 11194, Jordan
Tel: +962 6 580 0400
Fax: +962 6 580 0441

Lebanon

National Bank of Kuwait
(Lebanon) SAL
BAC Building, Justinien Street, Sanayeh
P.O. Box 11-5727, Riad El-Solh
Beirut 1107 2200, Lebanon
Tel: +961 1 759700
Fax: +961 1 747866

Iraq

Credit Bank of Iraq
Street 9, Building 187
Sadoon Street, District 102
P.O. Box 3420, Baghdad, Iraq
Tel: +964 1 7182198/7191944
+964 1 7188406/7171673
Fax: +964 1 7170156

Egypt

National Bank of Kuwait - Egypt
Plot 155, City Center, First Sector
5th Settlement, New Cairo
Egypt
Tel: +20 2 26149300
Fax: +20 2 26133978

United States of America

National Bank of Kuwait SAKP
New York Branch
299 Park Avenue
New York, NY 10171
USA
Tel: +1 212 303 9800
Fax: +1 212 319 8269

United Kingdom

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Head Office
13 George Street
London W1U 3QJ
UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7224 2101

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Portman Square Branch
7 Portman Square
London W1H 6NA, UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7486 3877

France

National Bank of Kuwait France SA
90 Avenue des Champs-Elysees
75008 Paris
France
Tel: +33 1 5659 8600
Fax: +33 1 5659 8623

Singapore

National Bank of Kuwait SAKP
Singapore Branch
9 Raffles Place # 44-01
Republic Plaza
Singapore 048619
Tel: +65 6222 5348
Fax: +65 6224 5438

China

National Bank of Kuwait SAKP
Shanghai Office
Suite 1003, 10th Floor, Azia Center
1233 Lujiazui Ring Road
Shanghai 200120, China
Tel: +86 21 6888 1092
Fax: +86 21 5047 1011

NBK Capital

Kuwait

NBK Capital
34h Floor, NBK Tower
Shuhada'a street, Sharq Area
PO Box 4950, Safat, 13050
Kuwait
Tel: +965 2224 6900
Fax: +965 2224 6904 / 5

United Arab Emirates

NBK Capital Limited - UAE
Precinct Building 3, Office 404
Dubai International Financial Center
Sheikh Zayed Road
P.O. Box 506506, Dubai
UAE
Tel: +971 4 365 2800
Fax: +971 4 365 2805

Associates

Turkey

Turkish Bank
Valikonagl CAD. 7
Nisantasi, P.O. Box. 34371
Istanbul, Turkey
Tel: +90 212 373 6373
Fax: +90 212 225 0353

© Copyright Notice. The Economic Update is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK.

While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. GCC Research Note is distributed on a complimentary and discretionary basis to NBK clients and associates. This report and other NBK research can be found in the "Reports" section of the National Bank of Kuwait's web site. Please visit our web site, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Economic Research, Tel: (965) 2259 5500, Email: econ@nbk.com